جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري و العالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

(العدد 229 –فبراير 2018)

إعداد
أ. زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

تصميم الغلاف
د. محمد مسعد

إشراف
م. أسامة فهمي عبد الحميد
القائم بأعمال رئيس
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات

المحتويات

القسم الأول: إطلالة على الاقتصاد المصري ١

مصر تُخفّض أسعار الفائدة في مواجهة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي . ٢

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر. ٣

تقييم الوضع الاقتصادي في مصر. ٤

مصر تسعى لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة. ٦

انتعاش الاستثمارات البريطانية في مصر. ٦

ركائز النمو الاقتصادي في مصر. ٧

ارتفاع الاستثمارات في مصر خلال شهر يناير ٢٠١٨. ٧

توقيع اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر بقيمة ١٥ مليار دولار. ٨

القسم الثاني: إطلالة على الاقتصاد العالمي ٩

١ – الاقتصاد الأوروبي ١٠

زيادة صادرات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية. ١٠

انتعاش اقتصادي في منطقة اليورو. ١١

ارتفاع توقعات التضخم في منطقة اليورو . ١٢

ارتفاع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو. ١٢

انتعاش التجارة الخارجية الألمانية. ١٣

تثبيت التصنيف الائتماني لألمانيا. ١٣

ارتفاع العجز التجاري الفرنسي خلال عام ٢٠١٧. ١٤

رفع التصنيف الائتماني لإسبانيا. ١٥

رفع التصنيف الائتماني لليونان. ١٥

معدل النمو الاقتصادي في أيرلندا يرتفع إلى ٤،٤٪ خلال ٢٠١٨. ١٦

ارتفاع صادرات البوسنة والهرسك بنحو ١٧،٤% خلال عام ٢٠١٧. ١٧

تثبيت التصنيف الائتماني لتركيا. ١٧

ارتفاع حجم التجارة الخارجية التركية. ١٨

ارتفاع الاستثمارات الأوروبية في تركيا خلال عام ٢٠١٧. ١٩

٢ – اقتصاد الأمريكتين ٢٠

تداعيات السياسة الأمريكية على المكسيك. ٢٠

الولايات المتحدة تسجل أعلى عجز تجاري منذ ٩ أعوام . ٢١

الولايات المتحدة تفرض رسوما جمركية إضافية على بعض السلع الصينية. ٢١
تعزيز العلاقات التجارية بين كندا والمكسيك. ٢٢
نمو الاقتصاد المكسيكي بمعدل أقل من المتوقع خلال عام ٢٠١٧. ٢٣
زيادة صادرات الأرجنتين إلى روسيا. ٢٣
نمو الصادرات الصناعية في أوروجواي خلال شهر يناير. ٢٤
نمو اقتصاد كولومبيا بمعدل ١,٨% خلال عام ٢٠١٧. ٢٤
ارتفاع صادرات كولومبيا بنسبة ١٩% خلال عام ٢٠١٧. ٢٥
نمو اقتصاد بيرو بمعدل ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧. ٢٦
٣- الاقتصاد الإفريقي ٢٧
توقعات بارتفاع معدل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٨. ٢٧
دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تستهدف خفض عجز الموازنة. ٢٨
زيمبابوي تواجه تحديات اقتصادية. ٢٩
انتعاش صناعة الغزل والنسيج في بوركينا فاسو. ٣٠
انتعاش الاقتصاد في ساحل العاج. ٣١
منطقة تجارة حرة من أجل تنمية أفريقيا. ٣٢
ارتفاع العجز التجاري في المملكة المغربية بنسبة ٢,٨%. ٣٣
٤- الاقتصاد الآسيوي ٣٤
اليابان تشهد أطول فترة انتعاش اقتصادي منذ ثلاثين عاما. ٣٤
الصين تسعى إلى الحد من تفاقم الديون. ٣٥
اليابان تحقق فائضا تجاريا في السلع خلال عام ٢٠١٧. ٣٥
اليابان تسجل عجزا تجاريا خلال شهر يناير ٢٠١٨. ٣٦
تثبيت التصنيف الائتماني لأذربيجان. ٣٦
كوريا الجنوبية تتوقع ارتفاع معدل النمو إلى٣%. ٣٧
الاقتصاد الروسي يتجاوز مرحلة الركود خلال عام ٢٠١٧. ٣٨
٥- موضوعات متفرقة ٣٩
تقييم اقتصاد أستراليا. ٣٩
توقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٨. ٤١
مصادر النشرة ٤٢

القسم الاول

إطلالة على الاقتصاد المصري

Bloomberg

مصر تُخفّض أسعار الفائدة في مواجهة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٣

قامت مصر مؤخراً بتخفيض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦، وجاء هذا الإجراء في إطار مجموعة من التسهيلات واسعة النطاق بعد أن أدى ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى الحد من التضخم وجذب ٢٠ مليار دولار إلى سوق الدين بالعملة المحلية.

قامت لجنة السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة اليومية للإيداع بواقع ١٠٠ نقطة أساسية إلى ١٧,٧%، كما انخفض سعر الفائدة اليومية على القروض بواقع ١٠٠ نقطة أساسية وبلغ ١٨,٧٥%. ورفع البنك المركزي تكاليف الاقتراض بواقع ٧٠٠ نقطة أساسية بعد تخفيف القيود المفروضة على العملة للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار للجنيه المصري. وساعدت هذه التدابير على منح مصر قرض بقيمة ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي وتخفيف أزمة نقص الدولار وبدء التدفقات الأجنبية ذات العائد المرتفع إلى سوق الدين المصري.

يأتي قرار البنك المركزي وسط مخاوف من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في أمريكا على الأسواق الناشئة، ولكن مع تراجع التضخم للشهر السادس منذ شهر يناير إلى ١٧,١% من أعلى مستوياته البالغة ٣٣%، فإن خفض سعر الفائدة يحقق التوازن بين المخاطر العالمية والواقع المحلي.

ذكرت لجنة السياسة النقدية في بيان لها أن خفض تكاليف الاقتراض جاء متوافقاً مع ما تستهدفه اللجنة من خفض معدل التضخم إلى ١٣% خلال الربع الأخير من العام. وتتيح تلك التوقعات لصانعي السياسات التركيز على تعزيز النمو الاقتصادي الذي بلغ ٥,٣% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧. تراجعت العائدات على أذون الخزانة المصرية لسنة واحدة إلى أدنى مستوياتها منذ ما قبل التعويم بأسبوعين، وذلك حتى قبل قرار البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة.

يتوقع بعض الاقتصاديين أن يستمر معدل التضخم في التراجع مما يتيح للبنك المركزي تخفيض معدلات الفائدة بنسب أكبر. إلا أن القلق الرئيسي يتمثل فيما إذا كانت مصر ستستمر كوجهة لجذب الاستثمارات خاصةً في حال قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة في الأشهر القادمة.

بالرغم من ذلك، لا يزال سوق الدين المصري يمثل عامل جذب للاستثمارات مع استخدام عائد يبلغ ١٥٪ إلا أن بعض مديري الصناديق أعربوا عن رغبتهم في الانسحاب إذا انخفضت العائدات بنسبة أكبر. صرح بعض الاقتصاديين بمؤسسة TCW بأن تجارة البضائع في مصر لا زالت جذابة، وأضاف أن انخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات الفائدة يوفران حماية ضد زيادة الاضطرابات العالمية مؤخراً.

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٨

سجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر رقماً قياسياً في يناير ٢٠١٨ في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لرفع الاحتياطي الأجنبي بنحو ٥ مليار دولار من خلال بيع السندات الدولية. كشفت بيانات البنك المركزي عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي بنحو ١,٢ مليار دولار حيث بلغ ٣٨,٢ مليار دولار.

صرح محافظ البنك المركزي بأن تدفقات العملات الأجنبية إلى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى زادت بنحو ١,٥ مليار دولار حيث بلغت ٥,٦ مليار دولار. وأضاف أن مصر انتهت من سداد ٢٩٠ مليون دولار من الدفعة البالغة ٣٥٠ مليون دولار لأعضاء نادي باريس في شهر يناير.

قد تدعم هذه الزيادة جهود مصر نحو الاستفادة من أسواق الدين العالمية خلال الشهر الحالي حيث يسعى صانعي السياسات إلى خفض تكاليف الاقتراض.

جاءت هذه البيانات في إشارة إلى أن مصر نجحت في حل أزمة نقص الدولار التي أثرت على الاقتصاد قبل أن تقوم الحكومة بتخفيف معظم القيود المفروضة على العملة والحد من الدعم لتأمين حصول مصر على قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار.

تزامن هذا الارتفاع المفاجئ في احتياطي النقد الأجنبي منذ نوفمبر ٢٠١٦ مع ارتفاع الديون الخارجية لمصر حيث اقترضت الحكومة من أسواق السندات الدولية والدول الصديقة والمؤسسات المالية الدولية. وأشار المسئولون إلى انتعاش عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج بالإضافة إلى انخفاض العجز التجاري في إشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية تؤتي ثمارها.

صرح أحد كبار الاقتصاديين في شركة "سي كابيتال" القابضة بأن الزيادة المُطردة في احتياطي النقد الأجنبي تشير إلى أن الاقتصاد قادر على الاحتفاظ بفائض العملة الأجنبية حتى وإن تم الحصول عليها عن طريق الاقتراض الخارجي. وأضاف أن ثبات قيمة الاحتياطي الأجنبي منذ نوفمبر ٢٠١٦ يكشف عن أن استقرار ميزان المدفوعات يتيح للاقتصاد تلبية احتياجاته من العملات الأجنبية.

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية

العنوان : www.bloomberg.com

تقييم الوضع الاقتصادي في مصر

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٩

قام البنك المركزي المصري باتخاذ عدة إجراءات أكثر مرونة منذ شهر يونيو ٢٠١٥ ، أهمها قرار إلغاء القيود على السحب والإيداع في نوفمبر ٢٠١٧ بالنسبة لكافة الأنشطة ومن بينها الاستيراد . كما ساعد نظام التعويم على سداد متأخرات تصل إلى ٢,٣ مليار دولار ، وأدى إلى توفر العملات الأجنبية في البنوك التي سجلت فائضا بلغ ٤,٩ مليار دولار خلال سبتمبر ٢٠١٧ مقابل عجز قدره ٦,٢ مليار دولار خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٦ ، الأمر الذي أدى بدوره إلى سهولة حصول الشركات على العملات الأجنبية اللازمة لأنشطتها المختلفة .

كما ساعد نظام تحرير سعر الصرف في مضاعفة احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي المصري من ١٩ مليار دولار خلال أكتوبر ٢٠١٦ (ما يغطي ٣ شهور من الواردات) إلى ٣٧ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٧ (ما يغطي ٨ شهور من الواردات) . أما التمويل الخارجي والذي قدر بنحو ١٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد ساهمت في تغطيته المؤسسات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الإفريقي ، بالإضافة إلى الصين والإمارات ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى .

وعادت مصر بقوة إلى الأسواق المالية الدولية من خلال إصدار سندات دولارية خلال شهري يناير ومايو ٢٠١٧ بتاريخ استحقاق طويل الأجل يصل إلى ثلاثين عاما . وبالرغم مما سبق ارتفعت الديون الخارجية من ٥٦ مليار دولار (ما يمثل ١٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، إلى ٧٩ مليار دولار (ما يمثل ٣٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ .

ومن ناحية أخرى أدى تعويم الجنيه المصري خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ إلى ارتفاع معدل التضخم مما يتراوح بين ٨% و١٢% منذ عام ٢٠١١ ، إلى ٣٣% خلال يوليو ٢٠١٧ ، ثم تراجع إلى ٢٢% خلال ديسمبر ٢٠١٧ . وتستهدف الحكومة المصرية انخفاض معدل التضخم في أواخر النصف الأول من عام ٢٠١٨ ليصل إلى مستواه قبل قرار التعويم .

قام البنك المركزي المصري برفع معدلات الفائدة ثلاث مرات خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٧ ، ثم قرر البنك تثبيتها منذ أواخر عام ٢٠١٧ . وخلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ارتفعت فوائد الدين العام لتمثل ٣١% من الإنفاق العام ، واستنفذت ٤٨% من الإيرادات العامة .

وعلى صعيد أخر سجل ميزان المدفوعات فائضا يقدر بنحو ١٣,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل عجز بلغ ٢,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ . كما تراجع عجز الحساب الجاري بنحو ٢١,٥% ليصل إلى ١٥,٦ مليار دولار مقابل ١٩,٨ مليار دولار .

تراجع العجز التجاري بنحو ٨,٤% ليصل إلى ٣٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٣٨,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات بنحو ١٥,٧% لتصل إلى ٢١,٧ مليار دولار مقابل ١٨,٧ مليار دولار ، وتراجع الواردات بنحو ٠,٥% لتصل إلى ٥٧,١ مليار دولار مقابل ٥٧,٤ مليار دولار . وارتفعت تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٤,٥% لتصل إلى ١٧,٥ مليار دولار مقابل ١٦,٨ مليار دولار .

كما ارتفع فائض ميزان الخدمات بنحو ٤,٣% ليصل إلى ٦,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٦,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عائدات السياحة من ٣,٨ مليار دولار إلى ٤,٤ مليار دولار . بينما تراجعت عائدات قناة السويس تراجعا طفيفا بنحو ٣,٤% لتبلغ ٤,٩ مليار دولار.

ارتفعت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ما يزيد على ٣% ، فقد ارتفعت بنحو ١٤% لتصل إلى ٧,٩ مليار دولار مقابل ٦,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ . ويعزى ذلك إلى زيادة التدفقات الواردة بنحو ٦,٥% لتبلغ ١٣,٣ مليار دولار ، وتراجع التدفقات الصادرة بنحو ٣,٥% لتبلغ ٥,٤ مليار دولار .

أسفرت الإحصائيات عن استمرار ارتفاع فائض ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغ ٥,١ مليار دولار مقابل ٣,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة ٣٧% . أما عجز الحساب الجاري فقد تراجع بنحو ٦٥,٧% ليبلغ ١,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ .

وبالنسبة للعجز التجاري فقد تراجع بنحو ٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ليبلغ ٨,٩ مليار دولار مقابل ٩,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية بنسبة ١٦,٨% و٨,٦% على التوالي .

كما سجلت عائدات السياحة طفرة ملحوظة تقدر بنحو ٢٤٠% حيث بلغت ٢,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٧٥٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ . وارتفعت تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٤٠% لتبلغ ٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ .

وأخيرا أعلنت مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية مثل "فيتش" و"ستاندرد أند بورز" تثبيت تصنيف مصر السيادي مع تغيير النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" ، نتيجة توقع عودة رحلات الطيران المباشر بين موسكو والقاهرة التي ستساهم في انتعاش قطاع السياحة ، فضلا عن استغلال حقل الغاز "ظهر" الذي سيؤدي إلى توفير ما يتراوح بين ١,٢ مليار دولار و١,٨ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٩ ، الأمر الذي سيؤثر إيجابيا على ميزان الحساب الجاري واحتياطي النقد الأجنبي .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

العنوان : www.tresor.economie.gouv.fr

مصر تسعى لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٣

تواصل مصر جهودها للتغلب على أزمة الطاقة التي عانت منها خلال السنوات الأخيرة، وذلك بالتوجه نحو إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة مثل الرياح والشمس.

وتهدف الحكومة المصرية إلى زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٠. كما تسعى إلى زيادة إنتاجية الكهرباء المولدة من مصادر الشمس والرياح من ٢٠ ألف ميجاوات إلى ٥٨ ألف ميجاوات خلال هذه الفترة. وتخطط الحكومة المصرية إلى توفير تكلفة ٢٠% من نفقات الموازنة المخصصة لشراء الوقود خلال العامين المقبلين، واستبدالها بمصادر الطاقة المتجددة.

وفي هذا الإطار وقعت مصر خلال الفترة الأخيرة العديد من الاتفاقيات الكبرى مع شركة (Siemens) الألمانية بهدف زيادة إنتاج الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل محطات الطاقة الشمسية التي ستتولى شركة (Siemens) إنشاؤها قريبا.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.misirbulteni.com

انتعاش الاستثمارات البريطانية في مصر

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٢

صرح السفير البريطاني في مصر خلال لقاء صحفي بأن الاستثمارات البريطانية في مصر تجاوزت ٤٣ مليار دولار خلال السنوات العشرة الأخيرة . وأضاف السفير أنه من المقرر إبرام اتفاق يهدف إلى تعزيز الشراكة التجارية بين مصر وبريطانيا خلال الفترة القادمة . وسوف يتم ذلك بواسطة بعثة تجارية للمؤسسات البريطانية تقوم بزيارة مصر ، وتتكون من ٣٣ مؤسسة متخصصة في مجالات الطاقة والنقل والصحة والتعليم . وأشار السفير إلى الدور الرائد الذي تلعبه بريطانيا في الاقتصاد المصري ويتمثل ذلك في وجود ١٣٥٠ مؤسسة بريطانية تعمل في مصر في مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الخدمات المالية والطاقة والسياحة والبناء والتشييد والغزل والنسيج والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع وكالة Ecofin الفرنسية

العنوان : www.agenceecofin.com

ركائز دعم النمو الاقتصادي في مصر

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٢

صرح اقتصادي كبير بأنه من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي لمصر خلال عام ٢٠١٨ بعد أن تعرض الاقتصاد المصري لضربة شديدة في ٢٠١١ ، حيث انخفض معدل النمو السنوي إلى ٣,١% خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ مقابل ٦,٢% خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ . وأضاف أنه نظرا لأن معظم تعديلات صندوق النقد الدولي قد أجريت بالفعل ، فإننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو خلال العام الحالي .

ثمة أربعة ركائز لدعم النمو في مصر هي انخفاض معدلات التضخم ، وانخفاض أسعار الفائدة المتوقعة والتي ينبغي أن تعزز النمو من خلال التوسع السريع في الاستهلاك والاستثمار ، والسياحة التي من المتوقع أن تستعيد قوتها بوصول مزيد من السياح وإقامتهم لفترات أطول ، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي محليا .

فقد بدأت مصر إنتاج حقل ظهر العملاق للغاز ، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١,٧ مليار متر مكعب يوميا بحلول يونيو ٢٠١٨ قبل أن يرتفع إلى ٢,٧ مليار متر مكعب يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٩ . وهذا من شأنه أن يجعل مصر تكتفي ذاتيا من الغاز ، بل وربما يساعد على تصديره في المستقبل .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية

العنوان : www.bloomberg.com

ارتفاع الاستثمارات في مصر خلال شهر يناير ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٢

طبقا لبيانات التقرير الشهري الصادر عن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ، شهدت مصر ارتفاعا في الاستثمارات بنحو ٢٠,٨% خلال يناير ٢٠١٨ لتبلغ ٥,٢ مليار جنيه مصري أي ما يقرب من ٢٩٣,٧ مليون دولار . وزاد عدد الشركات التي تم إنشاءها حديثا بالإضافة إلى الشركات التي قامت بزيادة نشاطها إلى ١٧٨٠ شركة مقابل ١٦٢٨ شركة خلال شهر يناير ٢٠١٧ .

وتوضح البيانات ارتفاع الاستثمارات بنسبة ٥٣,١% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لتبلغ قيمتها ١٥٠ مليار جنيه مصري أي ما يقرب من ٨,٤٧ مليار دولار . وارتفعت حصة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات خلال هذه الفترة بنحو ١٥,٢% لتبلغ قيمتها ٧٨,١ مليار جنيه مصري أي ما يعادل ٤,٤١ مليار دولار .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع وكالة Ecofin الفرنسية

العنوان : www.agenceecofin.com

English.news.cn 新华网 NEWS

توقيع اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر بقيمة ١٥ مليار دولار

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٩

قامت شركة "ديليك" الإسرائيلية و"نوبل إنرجي" ومقرها تكساس بتوقيع اتفاقية بقيمة ١٥ مليار دولار لتصدير الغاز الطبيعي إلى مصر.

بموجب تلك الاتفاقية، ستقوم الشركتان اللتان تسيطران على حقول الغاز الطبيعي في إسرائيل، بإمداد شركة "دولفينوس" القابضة المصرية بحوالي ٦٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي على مدى عشر سنوات من حقلي "تامار" و"ليفياتان".

أشارت شركة "ديليك" إلى أنها تقوم حالياً بدراسة عدة خيارات لكيفية نقل الغاز إلى مصر، كما أنها تدرس بدء مفاوضات مع شركة غاز شرق المتوسط (EMG) لاستخدام خط الأنابيب.

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان : www.xinhuanet.com

القسم الثاني

إطلالة على الاقتصاد العالمي

١ – الاقتصاد الاوروبي:

REUTERS

زيادة صادرات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٩

صرحت المفوضية الأوروبية في تقريرها التجاري الشهري بأن صادرات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية زادت بنحو ٥,١% سنويا لتصل إلى ١٣٧,٩ مليار يورو (أي ١٧٠,٥٨ مليار دولار أمريكي) خلال عام ٢٠١٧ ، بالإضافة إلى زيادة الفائض التجاري .

زادت صادرات الأغذية الزراعية إلى الولايات المتحدة وروسيا بنحو ٦% و١٦% على التوالي ، فضلا عن العديد من الأسواق الآسيوية . وقامت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية باستيراد ٥% ، و١١% ، و١٣% من الأغذية الزراعية الأوروبية على التوالي .

كما زادت واردات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية ولكن بوتيرة أبطأ من الصادرات لتصل إلى ١١٧,٤ مليار يورو . وبلغ الفائض ٢٠,٥ مليار يورو ، بزيادة ٩% مقارنة بالعام الماضي .

ومن الجدير بالذكر أن واردات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية من الولايات المتحدة انخفضت بنحو ٢,١% لتصل إلى ١٠,٩٨ مليار يورو ، بينما زادت صادراتها إلى الولايات المتحدة بنحو ٥,٩% لتصل إلى ٢١,٩٥ مليار يورو . مما أدى إلى فائض في الميزان التجاري للأغذية الزراعية للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة بنحو ١٠,٩٩ مليار يورو .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

Le Monde.fr

انتعاش اقتصادي في منطقة اليورو

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١

شهد اقتصاد منطقة اليورو انتعاشا ملحوظا إذ أسفرت الإحصائيات عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٦% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ . وارتفع معدل النمو إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٢,١% خلال عام ٢٠١٠ . فقد تأثرت منطقة اليورو إيجابيا بانتعاش الاقتصاد العالمي حيث ارتفع معدل نمو التجارة العالمية بنحو ٣,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ١,٣% خلال عام ٢٠١٦ وفقا لأحدث إحصائيات منظمة التجارة العالمية ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الطلب الأمريكي والصيني . كما لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في انتعاش الاقتصاد الأوروبي حيث أسفرت الإحصائيات عن زيادة صادرات دول منطقة اليورو بنحو ٤,١% خلال عام ٢٠١٧ وخاصة في كل من أسبانيا والبرتغال .

ومن ناحية أخرى تراجع معدل البطالة في منطقة اليورو خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠١٧ من ٩,٦% إلى ٨,٧% . إلا أن معدل البطالة ما زال مرتفعا في كل من اليونان وأسبانيا حيث بلغ ٢٠,٥% و١٦,٧% على التوالي ، بينما تشهد كل من ألمانيا وهولندا انخفاضا ملحوظا في معدل البطالة حيث بلغ ٣,٦% و٤,٤% على التوالي .

ويعزى انخفاض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى توفير ما يزيد على ٧ مليون فرصة عمل منذ عام ٢٠١٣ مما أدى إلى زيادة القدرة الشرائية وارتفاع معدل استهلاك القطاع العائلي الذي يعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في بعض دول المنطقة خاصة فرنسا وإيطاليا . وبوجه عام ارتفع معدل الاستهلاك في منطقة اليورو بنحو ١,٨% ، وسجلت الاستثمارات ارتفاعا بنحو ٣,٧% خلال عام ٢٠١٧ .

وعلى صعيد آخر يتوقع خبراء الاقتصاد استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٨ ، وهو أعلى معدل تشهده المنطقة منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . كما تشير توقعات الخبراء إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا إلى ٣,٨% ، و٢,٨% ، ٢,٦% ، و٤% على التوالي خلال عام ٢٠١٨ .

إلا أنه ما زالت توجد بعض السلبيات التي تشهدها دول منطقة اليورو وخاصة في سوق العمل حيث تشهد كل من فرنسا وإيطاليا ارتفاعا في معدل البطالة ، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي في كل من اليونان وإيطاليا ، وانخفاض الاستثمارات في مجال الاختراع والابتكار ، مما يؤثر سلبا على نمو اقتصاد منطقة اليورو خلال الأعوام القادمة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

توقعات بارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٨

قامت المفوضية الأوروبية برفع توقعاتها لمعدلات التضخم في منطقة اليورو خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، لتبلغ ١,٥% و١,٦% على التوالي مقابل ١,٤% وفقا للتوقعات السابقة . كما توقعت ارتفاع معدل النمو في المنطقة إلى ٢,٣% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢,١% وفقا للتوقعات السابقة ، ثم تراجعه إلى ٢% خلال عام ٢٠١٩ .

وأكد مسئول الشئون الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي أن دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي سجلت أداء قوي من حيث معدلات النمو الاقتصادي خلال مطلع عام ٢٠١٨ مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة ، وتوقع أن تسجل إنجلترا نموًا بنحو ١,٤% خلال عام ٢٠١٨.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

ارتفاع معدل الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٦

وفقًا للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) ارتفع معدل الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي بنحو ٠,٤% و٠,٣% على التوالي خلال ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر نوفمبر من نفس العام ، كما ارتفع بنحو ٥,٢% و٤,٨% على التوالي مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٦.

ارتفع معدل الإنتاج الصناعي بنحو ١٣,٥% خلال ديسمبر٢٠١٧، بينما تراجع فى كرواتيا بنحو ٢,٥% خلال نفس الشهر . وارتفع معدل الإنتاج الصناعي على أساس سنوي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي بنحو ٣% و٣,٣% على التوالي خلال عام ٢٠١٧.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وزارة الاقتصاد التركية

العنوان: www.ekonomi.gov.tr

انتعاش التجارة الخارجية الألمانية

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٢

وفقا للمكتب الفيدرالي للإحصاء ، ارتفعت الصادرات الألمانية بنحو ٦,٣% خلال عام ٢٠١٧ لتبلغ قيمتها ١٢٧٩,٤ مليار يورو ، بينما ارتفعت الواردات بنحو ٨,٣% لتبلغ قيمتها ١٠٣٤,٦ مليار يورو ، مما أسفر عن فائض تجاري يبلغ ٢٤٤,٩ مليار يورو .

وتوضح الإحصائيات ارتفاع صادرات ألمانيا إلى الدول الأوروبية بنحو ٦,٣% خلال عام ٢٠١٧ لتبلغ قيمتها ٧٥٠ مليار يورو ، وارتفاع صادراتها إلى الدول غير الأوروبية بنحو ٦,٣% لتبلغ قيمتها ٥٢٩,٤ مليار يورو خلال نفس العام . بينما ارتفعت واردات ألمانيا من الدول الأوروبية بنحو ٧,٩% خلال عام ٢٠١٧ لتبلغ قيمتها ٦٨٢,٥ مليار يورو ، ومن الدول غير الأوروبية بنحو ٢,٣% لتبلغ قيمتها ٣٥٢,١ مليار يورو خلال نفس العام .

ومن ناحية أخرى هدد الرئيس الأمريكي في نهاية شهر يناير ٢٠١٨ بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الألمانية للحد من الارتفاع الكبير في الفائض التجاري الألماني مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على صناعة السيارات الألمانية . كما تتعرض ألمانيا دائما للنقد من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لاعتمادها على التصدير على حساب الاستثمار والاستيراد ، إلا أن حكومة ألمانيا ما زالت تعمل على توفير كافة الفرص التصديرية للمؤسسات الألمانية في الأسواق العالمية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

تثبيت التصنيف الائتماني لألمانيا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٠

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" تثبيت تصنيف ألمانيا عند (AAA) مع نظرة مستقبلية مستقرة. أشاد تقرير "فيتش" بنجاح الحكومة في إدارة الدين العام وتعزيز قوة مؤسسات الدولة، وتنوع المقومات الاقتصادية ، وارتفاع القيمة المضافة.

ارتفع معدل التوظيف بنحو ١,٥% خلال عام ٢٠١٧ مما يعد الأكثر ارتفاعا على مدار الاعوام العشرة الأخيرة. ولم تتأثر الثقة في الاقتصاد الألماني بالاضطرابات السياسية الأخيرة حيث سجلت نموًا اقتصاديًا بمعدل ٢,٢% خلال عام٢٠١٧ ، ومن المتوقع أن تسجل معدل نمو بنحو٢,٤% و١,٦% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.haber٧.com

ارتفاع العجز التجاري الفرنسي خلال عام ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٥

شهدت فرنسا خلال عام ٢٠١٥ أدنى مستوى للعجز التجاري منذ الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، ثم عاد للارتفاع خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ ليبلغ ٤٨,٣ مليار يورو ، و٦٢,٣ مليار يورو على التوالي .

ووفقا لهيئة الجمارك الفرنسية ، ارتفعت الصادرات بنسبة ٤,٥% خلال عام ٢٠١٧ نتيجة انتعاش التجارة العالمية ، إلا أن الواردات ارتفعت بنسبة ٦,٨% خلال نفس العام . ارتفعت قيمة واردات فرنسا من منتجات الطاقة لتصل إلى ٣٩ مليار يورو خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٣١,٥ مليار يورو خلال عام ٢٠١٦ مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري .

ومن ناحية أخرى سجل قطاع الزراعة عجزا قدره ٦٠٠ مليون يورو نتيجة سوء المحاصيل الذي أدى إلى ارتفاع واردات فرنسا من المنتجات الزراعية وانخفاض صادراتها من الحبوب إلى دول شمال أفريقيا . كما سجلت صادرات قطاع الصناعة عجزا كبيرا بلغ ٣٩,٧ مليار يورو خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٣٥,٣ مليار يورو خلال عام ٢٠١٦ .

تراجعت حصة فرنسا من الصادرات الأوروبية إلى ١٢,٩% من إجمالي صادرات منطقة اليورو من السلع والخدمات ، بينما ارتفعت حصة ألمانيا إلى ٢٩,٢% خلال عام ٢٠١٧ . ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفرنسية لذا ينبغي على الشركات الفرنسية وضع سياسات تهدف إلى زيادة المزايا التنافسية لصادراتها خلال الأعوام القادمة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية شهرية

العنوان : www.alternatives-economiques.fr

Borsa Gündem

رفع التصنيف الائتماني لإسبانيا

ترجمة: ٢٠١٨/٢/٢

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" برفع تصنيف إسبانيا طويل الأجل من حيث حجم احتياطياتها من العملات الأجنبية من (BBB+) إلى (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأشار تقرير "فيتش" إلى أن رفع تصنيف الاقتصاد الإسباني يعزى إلى تحسن المؤشرات العامة للاقتصاد . كما شهد سوق العمل في إسبانيا تراجعًا في معدل البطالة من ٢٦,٣% خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٦,٧% خلال عام ٢٠١٧.

وحذر التقرير من ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع حجم الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى الاضطرابات المتصاعدة بين إقليم كتالونيا والحكومة المركزية التي تشكل ضغوطا إضافية على الأداء الاقتصادي. كما أن استمرار ارتفاع العجز في الحساب الجاري قد يؤثر سلبًا على مستوى التصنيف الائتماني مستقبلًا. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإسباني معدل نمو بنحو٢,٥% و٢,٢% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

Borsa Gündem

رفع التصنيف الائتماني لليونان

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "ستاندرد أند بورز" عن رفع التصنيف الائتماني لليونان من حيث حجم احتياطياتها من العملات المحلية والأجنبية من مستوى (B-) إلى (B) مع نظرة مستقبلية إيجابية. وسجل الاقتصاد اليوناني معدل نمو بنحو١,٣% خلال عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يسجل ٢% و٢,٥% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

وأشار التقرير الذي أصدرته المؤسسة إلى أن رفع التصنيف الائتماني لليونان يعزى إلى تحسن معدل النمو الاقتصادي واستقرار المؤشرات النقدية وتحسن التوقعات الاقتصادية والمالية ، بالإضافة إلى انتعاش سوق العمل. بينما حذر التقرير من احتمال تراجع النظرة المستقبلية للتصنيف من "إيجابية" إلى "مستقرة" في حالة عدم تحقيق معدلات النمو المتوقعة وعدم مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

REUTERS

معدل النمو الاقتصادي في أيرلندا يرتفع إلى ٤،٤٪ خلال ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١

وفقاً للنشرة ربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي الأيرلندي، قام البنك برفع معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٨ إلى ٤،٤% نتيجة عدة عوامل دولية ومحلية .

يعزى هذا التعديل إلى تحسن الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو بصورة تفوق المتوقع بالإضافة إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي في المنطقة على نطاق واسع. تتمتع أيرلندا باقتصاد صغير ومفتوح يعتمد بصورة كبيرة على أداء السوق الأوروبي حيث كشفت الإحصاءات عن أن ٧٥% من صادرات أيرلندا تعزى إلى القارة الأوروبية خلال عام ٢٠١٦.

أشار البنك المركزي إلى أنه من المتوقع زيادة الطلب من شركاء أيرلندا التجاريين خلال عام ٢٠١٨ مقارنةً بالتوقعات السابقة، كما يتوقع نمو الصادرات بنسبة ٤،٤% خلال نفس العام. بلغت قيمة إجمالي صادرات أيرلندا ١٢٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦، أي نحو ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

يعد ارتفاع الطلب المحلي نتيجة زيادة فرص العمل ومستويات الدخل، والسياسة الضريبية التنافسية التي تهدف لجذب الاستثمار الأجنبي فضلاً عن معدل الإنفاق الحكومي الثابت من العوامل الرئيسية الأخرى التي دفعت البنك لتعديل توقعاته.

يتوقع البنك نمو معدل الطلب المحلي بنسبة ٣،٩% خلال عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلى زيادة فرص العمل ومستويات الدخل بصورة مستمرة. كما يتوقع زيادة فرص العمل وإجمالي الدخل القومي بنسبة ٢،٢% و ٣،٨% على التوالي خلال ٢٠١٨، وأضاف أنه سيتم توفير ٤٨ ألف فرصة عمل جديدة خلال العام الحالي.

على الرغم من التخفيضات الضريبية الأخيرة التي طبقتها الولايات المتحدة، إلا أن ضريبة الدخل على أرباح الشركات في أيرلندا والتي تبلغ ١٢،٥% ظلت عنصر جذب للمستثمرين الدوليين. يعد الاستثمار– ولا سيما الاستثمار الأجنبي– عاملاً حيوياً يؤثر على أداء الاقتصاد الأيرلندي. وقد قام البنك المركزي بتصنيف الاستثمارات المحلية والأجنبية كعامل أساسي في نمو الاقتصاد الأيرلندي خلال عام ٢٠١٨.

يتوقع البنك أن يظل الإنفاق الحكومي ثابتاً خلال العام الحالي حيث بلغت قيمة الضرائب التي حصلت عليها الحكومة خلال العام الماضي أكثر من ٥٠ مليار يورو (أكثر من ٦٢ مليار دولار أمريكي). كما يتوقع أن تزيد نفقات الحكومة الأيرلندية بنحو ٢،٩% خلال ٢٠١٨.

على الرغم من توقعات النمو المبشرة، حذر البنك المركزي من المخاطر المحتملة للاقتصاد والتي تشمل عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتأثير غير المباشر للتخفيضات الضريبية التي طبقتها الولايات المتحدة.

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

ارتفاع صادرات البوسنة والهرسك بنحو ١٧،٤% خلال عام ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٨/١/٢

كشفت البيانات الرسمية عن أن صادرات البوسنة والهرسك بلغت ١١،٠٥٤ مليار مارك بوسني (٦،٩٥٢ مليار دولار أمريكي) خلال عام ٢٠١٧، مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة ١٧،٤%. بينما بلغت قيمة الواردات خلال نفس الفترة ١٨،١٣٤ مليار مارك بوسني بزيادة سنوية قدرها ١٢،٢%.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يعد أهم شريك تجاري للبوسنة والهرسك، حيث بلغت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ٧،٨٦٦ مليار مارك بوسني خلال عام ٢٠١٧ بزيادة سنوية قدرها ١٦،٨%، بينما بلغت الواردات من الاتحاد الأوروبي ١١،٠٧٦ مليار مارك بوسني بزيادة سنوية قدرها ١٠،٧% .

ترجمة : هدير السيد – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: إذاعة BBC البريطانية

العنوان: www.bbc.com

تثبيت التصنيف الائتماني لتركيا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" تثبيت التصنيف الائتماني لتركيا من حيث حجم احتياطياتها من العملات الأجنبية عند مستوي (BB+) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث تشهد تركيا استقرارا ماليا وأداء قويا في معدلات النمو الاقتصادي .

وأوضح التقرير الذي أصدرته "فيتش" أنه على الرغم من أن الاقتصاد التركي يعاني من ارتفاع معدل التضخم وتباطؤ التمويل الخارجي وتقلبات السوق ، إلا أنه يسجل مستويات منخفضة بالنسبة للدين المحلي . كما تعد المؤشرات الهيكلية للاقتصاد التركي أفضل من أداء اقتصادات الدول الأخرى المشابهة ، إذ حققت تركيا معدل نمو اقتصادي بنحو ٦,٨% خلال عام ٢٠١٧.

وبلغ متوسط نمو الاقتصاد التركي خلال الخمسة أعوام الأخيرة ٥,٦% مقابل ٣,٥% في اقتصادات الدول الأخرى المشابهة . ويعزى ذلك إلى تقديم الحكومة التركية حوافز لإنعاش قطاع السياحة وتشجيع اتفاقات الشراكة التجارية مما دعم مؤشرات الاقتصاد.

وأشار التقرير إلى أن الدين العام التركي بلغ ٢٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧، وأن عجز الحساب الجاري بلغ ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام. ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد التركي بنحو ٤,٧% خلال عام ٢٠١٩.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لموقع بلومبرج – العنوان: www.bloomberght.com

ارتفاع حجم التجارة الخارجية التركية

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٥

وفقًا للبيانات التي أصدرتها وزارة التجارة والجمارك التركية ، بلغت قيمة الصادرات ١٢,٤٦٤ مليار دولار خلال يناير ٢٠١٨ بزيادة ١٠,٧٩% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧، بينما بلغت قيمة الواردات ٢١,٥١٨ مليار دولار بزيادة ٣٨% ، لتصل نسبة الصادرات إلى الواردات إلى ٥٧,٩% . وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى ٣٣,٩٨٢ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠١٨ بزيادة ٢٦,٦% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧.

احتلت صادرات المركبات والدراجات النارية والدراجات الهوائية ووسائل النقل الأخرى المرتبة الأولى في قائمة الصادرات التركية خلال يناير ٢٠١٨ بقيمة ١,٨٢٩ مليار دولار، تليها صادرات الغلايات والماكينات والأجهزة الميكانيكية والآلات ومستلزمات المفاعلات النووية بقيمة ١,١٦٠ مليار دولار، ثم الحديد والصلب بقيمة ٨٦٠ مليون دولار.

بينما احتل الوقود المعدني والزيوت المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الواردات التركية خلال يناير ٢٠١٨ بقيمة ٣,٦٢٧ مليار دولار، يليه المعادن والأحجار الكريمة والحلي واللؤلؤ بقيمة ٢,٣٧١ مليار دولار ، ثم الغلايات والماكينات والأجهزة والميكانيكية والآلات ومستلزمات المفاعلات النووية بقيمة ٢,٢٨٨ مليار دولار.

تصدرت ألمانيا قائمة الدول المستوردة من تركيا خلال يناير ٢٠١٨ بقيمة ١,٣٤٧ مليار دولار، تليها كل من إنجلترا وإيطاليا بقيمة ٧٤٦ مليون دولار و٧٤٣ مليون دولار على التوالي. بينما تصدرت الصين قائمة الدول المصدرة إلى تركيا بقيمة ٢,١٧٦ مليار دولار، تليها كل من روسيا وألمانيا بقيمة ٢ مليار دولار و١,٦٣٠ مليار دولار على التوالي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: وكالة أنباء الأناضول

العنوان: www.aa.com.tr

FORTUNE TÜRKİYE

ارتفاع الاستثمارات الأوروبية في تركيا خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٨

وفقًا للبيانات التي أصدرها عن البنك المركزي التركي ، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا ٧,٤٣٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧. واحتلت الدول الأوروبية المرتبة الأولى بنحو ٤,٩٦٤ مليار دولار بزيادة ٢,٤% مقارنة بعام ٢٠١٦ ، تليها الدول الآسيوية بنحو ١,٧٣٤ مليار دولار بزيادة ٢٢,٨% مقارنة بعام ٢٠١٦. بينما تراجعت الاستثمارات المتدفقة من قارة أمريكا الشمالية بنسبة ٤٧,٥% لتبلغ ٢١٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٤٠٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦. وبلغت الاستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا وأوقيانوسيا (الجزر الواقعة في جنوب المحيط الهادئ مثل أستراليا ونيوزيلندا) ٤٣ مليون دولار، و٤٥٩ مليون دولار على التوالي خلال عام ٢٠١٧ .

وتشير البيانات إلى أن هولندا تصدرت قائمة الدول الأكثر استثمارًا في تركيا خلال عام ٢٠١٧، إذ بلغ حجم استثماراتها ١,٧٦٨ مليار دولار، أي نحو ٢٣,٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا ، وما يعادل إجمالي استثمارات كل من قارة آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وإفريقيا معًا. تليها كل من إسبانيا وأذربيجان وأستراليا بقيمة ١,٤٥١ مليار دولار و١,٠٩ مليار دولار و٤٥٩ مليون دولار على التوالي. بينما لم تتجاوز الاستثمارات المباشرة المتدفقة من كل من فنلندا وجورجيا ولبنان وبلغاريا ومصر وسلوفينيا وسلوفاكيا وروسيا وكازاخستان والبحرين وتايوان والهند والسعودية الـ١٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.fortuneturkey.com

٢ – اقتصاد الأمريكتين:

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

تداعيات السياسة الأمريكية على المكسيك

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٥

تعد المكسيك ضمن أقوى ١٥ اقتصاد على مستوى العالم وثاني أقوى اقتصاد في أمريكا اللاتينية ، ويعتمد اقتصادها على الولايات المتحدة التي تستحوذ على ٨٠% من صادراتها ، ولكن تصاعدت المخاوف بشأن السياسة التجارية الحمائية الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد المكسيكي . أدى فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة إلى تراجع سعر البيزو المكسيكي أمام الدولار بنحو ٢٠% ، وخاصة بعد إعلانه عن عزمه إعادة التفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية الساري منذ عام ١٩٩٤ .

ارتفع الدين العام المكسيكي إلى ٥٦% من الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي دفع الحكومة لاقتطاع بنود من الموازنة وتأمل في تعويض تراجع الاستثمارات العامة عن طريق تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص . وخلال عام ٢٠١٦ قام صندوق النقد الدولي بمنح المكسيك خط ائتمان ساري لمدة عامين لمواجهة الأزمات الخارجية وخاصة تداعيات السياسة الحمائية الأمريكية .

ومن ناحية أخرى يمثل قطاع الزراعة ما يزيد على ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد المكسيك من أكبر الدول على مستوى العالم في إنتاج البن والسكر والذرة والبرتقال والأفوكادو والليمون الأخضر . كما تعد من أهم الدول المنتجة للمعادن مثل الفضة والزنك ، وتحتل المركز الخامس في إنتاج البترول على مستوى العالم . ويساهم قطاع الخدمات بنحو ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويشهد انتعاشا ملحوظا نتيجة تنفيذ العديد من المشروعات العقارية الضخمة .

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، قامت المكسيك بتوقيع ١٢ اتفاقية لتحرير التجارة مع عدة دول أهمها اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية مع الولايات المتحدة وكندا، واتفاق التبادل التجاري مع اليابان خلال عام ٢٠٠٥، واتفاقية تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٠، وتعتزم المكسيك إجراء مفاوضات مع الجانب الأوروبي لتوسيع مجال الاتفاقية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

Borsa Gündem

الولايات المتحدة تسجل عجزا تجاريا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٢

وفقًا للبيانات التي أصدرتها وزارة التجارة الأمريكية، سجل عجز التجارة الخارجية خلال ديسمبر٢٠١٧ أكثر معدلاته ارتفاعا منذ تسعة أعوام . ويعزى ذلك إلى زيادة الواردات المرتبطة بارتفاع حجم الطلب بالسوق المحلي وتباطؤ حركة الصادرات.

وتشير البيانات إلى أن عجز التجارة الخارجية سجل ٥٣,١ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٧ مما يعد الأكثر ارتفاعا منذ أكتوبر ٢٠٠٨، متجاوزًا توقعات خبراء الاقتصاد التي كانت تشير إلى ٥٢ مليار دولار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الواردات بنسبة ٢,٥% إلى ٢٥٦,٥ مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة ١,٨% إلى ٢٠٣,٤ مليار دولار. كما سجل عجز التجارة الخارجية في الولايات المتحدة ارتفاعًا بنحو ١٢,١% خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ حيث بلغ ٥٦٦ مليار دولار ، وبلغ العجز التجاري مع الصين وحدها نحو ٣٧٥,٢ مليار دولار.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.borsagundem.com

Le Monde.fr

الولايات المتحدة تفرض رسوما جمركية إضافية على بعض السلع الصينية

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٨

قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية إضافية على الألواح الشمسية الصينية ، والأجهزة الكهربائية المنزلية الكورية نتيجة ارتفاع العجز التجاري مع كل من الصين وكوريا الجنوبية . كما يقوم الرئيس الأمريكي بدراسة تقرير وزارة التجارة بشأن دعم الصين لصادراتها من الصلب والألومونيوم ، التي يرى أنها إجراءات غير عادلة ، وكان قد قرر الانسحاب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP) في يناير ٢٠١٧ .

ومن الجدير بالذكر أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين – ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بعد الاتحاد الأوروبي– قد سجل رقما قياسيا خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغ ٣٧٥,٢ مليار دولار . وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية التي تعد سادس شريك تجاري للولايات المتحدة ، فقد أعرب الرئيس الأمريكي عن استيائه من الاتفاق التجاري المبرم بين الدولتين حيث أدى إلى تفاقم العجز التجاري الأمريكي مع كوريا الجنوبية والذي بلغت قيمته ٢٢,٧ مليار دولار للسلع ، و١٧ مليار دولار للخدمات خلال عام ٢٠١٧ . أما العجز التجاري الأمريكي مع بقية الدول فقد بلغ ٥٦٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ بزيادة ١٢,١% مقارنة بعام ٢٠١٦ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

تعزيز العلاقات التجارية بين كندا والمكسيك

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٢١

ساهمت اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في تعزيز العلاقات التجارية بين كندا والمكسيك فأصبحت كندا ثالث شريك تجارى للمكسيك والوجهة الثانية للصادرات المكسيكية. كما أصبحت كندا المصدر الرابع للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمكسيك والتي بلغت ٢,٣٣٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ . ومنذ دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ ، زادت التجارة بين المكسيك بنحو سبعة أضعاف من ٢,٧ مليار دولار خلال عام ١٩٩٣ إلى ٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦.

وأشار رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة تورونتو، إلى أنه في حالة إلغاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية طبقا لتهديدات الرئيس الأمريكي فإن كندا ستسعي إلى الحفاظ على علاقاتها التجارية مع المكسيك، من خلال اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) .

وأضاف أن كندا تهدف إلى تنويع شركائها التجاريين حيث أبرمت بالفعل اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا (CETA) . كما تسعى للتوصل إلى اتفاق مماثل مع الصين ، إلا أن التوصل إلى اتفاق لن يتم سريعا لأن شروط التجارة والاستثمار التي يمكن أن تفرضها الدولة الآسيوية غير معروفة حتى الآن .

ومن ناحية أخرى ارتفعت الصادرات المكسيكية إلى كندا بنحو ٢٤,٥% خلال عام ٢٠١٧، وارتفعت الصادرات الكندية إلى المكسيك بنحو ٧,٧% . وفقا لتقرير وكالة الإحصاء في كندا ، ارتفعت الصادرات المكسيكية إلى كندا من ١,٨٤٧ مليار دولار أمريكي في يناير ٢٠١٧ إلى ٢,٣٠١ مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠١٧. كما ارتفعت الصادرات الكندية إلى المكسيك من ٤٣٠,٥ مليون دولار أمريكي في يناير ٢٠١٧ إلى ٤٦٣,٩ مليون دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠١٧.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

نمو الاقتصاد المكسيكي بمعدل أقل من المتوقع خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٢٥

وفقا لمعهد الإحصاء الوطني ، سجل الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي معدل نمو بنحو١,٥% خلال عام ٢٠١٧ أي أقل من المعدل المتوقع بنحو ١,٨% . وأشارت البيانات إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٨% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ مقابل انخفاض بنسبة ٠,٣% خلال الربع الثالث .

ويعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ إلى نمو قطاعي الزراعة والخدمات بنحو ٢,١% و١% على التوالي ، بينما تراجع قطاع الصناعة تراجعا طفيفا بنحو ٠,١% مقارنة بالربع الثالث .

ومن الجدير بالذكر أن اقتصاد المكسيك عانى خلال عام ٢٠١٧ من سياسة الحكومة الأمريكية الجديدة ضد المكسيك والتهديد بإعادة التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية . مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى ٢% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٢,٩% و٣,٣% خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٥ على التوالي .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

زيادة صادرات الأرجنتين إلى روسيا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

طبقا لتصريحات غرفة التجارة والخدمات الأرجنتينية ، بلغ إجمالي الصادرات الأرجنتينية إلى روسيا ٤٨٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧، مما يمثل زيادة بنسبة ٥% مقارنة بعام ٢٠١٦. وتعد الفواكه من الصادرات الرئيسية وخاصة الكمثرى والليمون اللذان يمثلان ١١,٧% و٨,٧% على التوالي من إجمالي الصادرات .

من ناحية أخرى ، بلغت واردات الأرجنتين من روسيا ٣٢٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ اى انها انخفضت بنحو ١٦% مقارنة بعام ٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر أن واردات الأرجنتين الرئيسية من الغاز وفوسفات الأمونيوم تمثل ٤٧,٣% و١٥,١% على التوالي من إجمالي الواردات .

وسجل التبادل التجاري فائضا بلغ ١٥٣ مليون دولار لصالح الأرجنتين خلال عام ٢٠١٧ اى انه ارتفع بنحو ١٣٠% مقارنة بعام ٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الأرجنتيني بدأ جولة في الدول الأوروبية وتضمنت مقابلة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كجزء من مشاركته في منتدى دافوس.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

نمو الصادرات الصناعية في أوروجواي خلال يناير ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١١

وفقا لتقرير التجارة الخارجية الذي أصدرته مؤخرا غرفة الصناعة في أوروجواي ، بلغت قيمة صادرات أوروجواي الصناعية ٤٢١ مليون دولار أمريكي خلال يناير ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٨% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ . وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع صادرات أوروجواي من اللحوم بنسبة ٣٢% ، حيث ارتفعت قيمتها من ١٣٥ مليون دولار أمريكي خلال يناير ٢٠١٧ إلى ١٧٧ مليون دولار أمريكي خلال نفس الشهر من العام الحالي .

ومن ناحية أخرى ارتفعت صادرات السلع الصناعية خلال يناير ٢٠١٨ بنسبة ١٩% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي. كما ارتفعت صادرات الصناعات الزراعية بنسبة ١٨% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ٣٢١ مليون دولار أمريكي .

ومن أهم قطاعات الصناعات الزراعية التي سجلت نموا ملحوظا كل من تصنيع الأخشاب ، وإنتاج وتجهيز وحفظ اللحوم ، وقطاع المشروبات التي ارتفعت صادراتها بنسبة ٤٩% ، و٣٣% ، و١٨% على التوالي . بينما انخفضت صادرات قطاعي التبغ ومنتجات الألبان بنسبة ٧٤% ، و٢٤% على التوالي .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

نمو اقتصاد كولومبيا بمعدل ١,٨% خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٨

صرحت الهيئة الوطنية للإحصاء بأن اقتصاد كولومبيا سجل معدل نمو بنحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٢% خلال عام ٢٠١٦، وهو ما يتماشى مع توقعات الحكومة . ففي استطلاع أجرته وكالة رويترز، توقع المحللون أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ١,٦% خلال عام ٢٠١٧ ، بينما استهدفت الحكومة أن يبلغ ١,٨% .

ويعزى ارتفاع أداء كولومبيا –رابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية– إلى نمو عدة قطاعات مثل الزراعة ، والخدمات المالية ، والخدمات الاجتماعية ، والتجارة التي سجلت نموا بنحو ٤,٩% ، و٣,٨% ، و٣,٤% ، و١,٢% على التوالي خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

ارتفاع صادرات كولومبيا بنسبة ١٩% خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٤

ارتفعت صادرات كولومبيا بنسبة ١٩% خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمتها ٣٧,٨ مليار دولار مقابل ٣١,٧٥٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ . وبلغت قيمة صادرات كولومبيا من الوقود ومنتجات الصناعات التعدينية نحو ٢١ مليار دولار بزيادة ٣٢,٤% ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات الفحم وفحم الكوك بنسبة ٥٩,٣% مقارنة بعام ٢٠١٦ .

وقد حققت صادرات المنتجات الزراعية والأغذية والمشروبات نتائج إيجابية خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمتها ٧,٣٥٥ مليار دولار بزيادة قدرها ٧,٢% . كما بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية ٧,٧١٠ مليار دولار بزيادة ٢,٤% .

أشارت وزارة التجارة الكولومبية إلى ارتفاع قيمة الصادرات غير التعدينية إلى الدول التي أبرمت معها كولومبيا اتفاقيات تجارة حرة إلى ١٠,٦٠٦ مليار دولار خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٧ مقابل ٩,٨٠٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ بزيادة ٨,٢% ، وتتمثل تلك الصادرات في السلع الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية مثل الموز والزهور والبن والسكر وزيت النخيل والأدوية ومنتجات التجميل والسيارات والمبيدات الحشرية .

ومن ناحية أخرى استمرت الولايات المتحدة في كونها الوجهة الرئيسية لصادرات كولومبيا خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغت حصتها ٢٧,٩% من إجمالي الصادرات، تليها كل من بنما والصين وهولندا والمكسيك والإكوادور وتركيا.

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية إسبانية يومية

العنوان : www.marcotradenews.com

América economía

نمو اقتصاد بيرو بنحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٨

صرح المعهد الوطني للإحصاء والمعلومات بأن اقتصاد بيرو سجل ارتفاعا في معدل النمو للعام التاسع عشر على التوالي بنحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧. ويعزى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى نمو كل من قطاع التعدين والطاقة ، والزراعة ، والصيد ، والخدمات بنحو ٣,١٩% ، و٢,٦٢% ، و٤,٦٧% ، ٢,٧٤% على التوالي خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ . بينما ارتفع معدل نمو قطاع الصناعة ارتفاعا طفيفا بنحو ٠,٥٣% .

ومن ناحية أخرى انعكس انتعاش الطلب الخارجي على ارتفاع الصادرات التقليدية وغير التقليدية مثل الحديد والفضة والزنك ومشتقات البترول والنفط الخام والغاز الطبيعي والمنسوجات والأسماك بنحو ٣,٨٨% . كما ساهم انتعاش الطلب المحلي في ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية غير المعمرة بنسبة ٦,٥٩%، ومبيعات التجزئة بنسبة ١,٦٩% ، والقروض الاستهلاكية بنسبة ٣,٧٥%.

ومن الجدير بالذكر أن معظم قطاعات الاقتصاد حققت نتائج إيجابية خلال عام ٢٠١٧ وأبرزها التعدين والطاقة ، والبناء ، والزراعة والاتصالات وقطاع التجارة ، والنقل . وفي المقابل تراجع أداء بعض القطاعات مثل التصنيع والصيد والكهرباء والغاز والمياه .

ترجمة : مي علام – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية إسبانية شهرية

العنوان : www.americaeconomia.com

٣- الاقتصاد الأفريقي:

Le Point.fr

توقعات بارتفاع معدل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٧

يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ إلى ٣,٢% ، و٣,٥% على التوالي مقابل ٢,٤% خلال عام ٢٠١٧ ، و١,٣% خلال عام ٢٠١٦ . ويعزى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية بالمنطقة وهي أنجولا ونيجيريا وجمهورية جنوب إفريقيا .

أشار خبراء البنك الدولي إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وتحسن المناخ العالمي وتراجع التضخم ساهم في زيادة الطلب المحلي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ، إلا أن معدل النمو كان أقل من التوقعات خلال عام ٢٠١٧ نتيجة تراجع الاستثمارات ومعدل الإنتاجية في دول المنطقة . ويجب على دول المنطقة الاستمرار في تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل دعم النمو خلال السنوات القادمة .

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في جمهورية جنوب إفريقيا إلى ١,١% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٠,٨% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن يرتفع معدل النمو في نيجيريا إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن تسجل أنجولا معدل نمو ١,٦% خلال عام ٢٠١٨ بفضل الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية الجاري تنفيذها التي أدت إلى تحسن مناخ الأعمال .

ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش الاستثمارات في العديد من دول المنطقة مثل كوت ديفوار والسنغال وأثيوبيا وتنزانيا وكينيا إلى ارتفاع معدلات النمو إلى ٧,٢% ، و٦,٩% ، و٨,٢% ، و٦,٨% ، و٥,٥% على التوالي .

ومن ناحية أخرى حذر البنك الدولي من الآثار السلبية لتباطؤ اقتصاد الصين على دول إفريقيا جنوب الصحراء ، ومن تذبذب أسعار البترول والمواد الأولية الذي يعوق النمو الاقتصادي في العديد من دول المنطقة . كما أشار إلى أن المخاوف من تجدد الاضطرابات السياسية في بعض دول المنطقة قد تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تستهدف خفض عجز الموازنة

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٥

صرح صندوق النقد الدولي بأنه يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا العمل على ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد المالية بشكل أفضل منذ بداية عام ٢٠١٨ بهدف خفض عجز الموازنة إلى أقل من ٣% وبالتالي دعم النمو الاقتصادي . وأكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي أن معدل النمو الاقتصادي الإقليمي تجاوز ٦% خلال عام ٢٠١٧ وذلك للعام السادس على التوالي ، كما انخفض معدل التضخم في دول الاتحاد نتيجة ارتفاع معدل الإنتاج الزراعي ، بينما استمر ارتفاع عجز الموازنة الذي بلغ ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٧ .

وأوضح المبعوث الخاص لصندوق النقد الدولي أن تراجع عجز الموازنة إلى أقل من ٣% بحلول عام ٢٠١٩ يؤكد استقرار الاقتصاد الكلي وينهض بمعدل النمو في دول الاتحاد وهي بوركينا فاسو وتوجو وساحل العاج والسنغال . ومن أجل تحقيق هذا الهدف أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة تعديل السياسة الضريبية من أجل السيطرة على عجز الموازنة دون أن يؤثر ذلك سلبا على الإنفاق في مجال البنية والتحتية والمشروعات الاجتماعية والنواحي الأمنية .

وأشار الخبراء إلى أنه بالرغم من أن مؤشرات النمو الاقتصادي مبشرة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا إلا أنها تواجه عدة مخاطر تتمثل في تباطؤ تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ، وعدم فاعلية برامج دعم الموازنة ، وتجدد الأزمات الأمنية ، بالإضافة إلى عدم الثقة في استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي واستقرار الأسواق المالية الدولية .

ومن ناحية أخرى قام البنك المركزي لدول غرب إفريقيا باتخاذ العديد من الإجراءات الفعالة في أواخر عام ٢٠١٦ أدت إلى إعادة التوازن النقدي وتنشيط التعاملات بين البنوك ، إلا أن أزمة السيولة ظهرت من جديد منذ سبتمبر ٢٠١٧ وأدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة بين البنوك . ولذا حث صندوق النقد الدولي البنك المركزي لدول غرب إفريقيا على إعادة ضبط السياسات النقدية للتصدي للأزمة الحالية ومواجهة أي أزمات مستقبلية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان: www.jeuneafrique.com

Le Point.fr

زيمبابوي تواجه تحديات اقتصادية

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٥

توقعت وزارة المالية في زيمبابوي أن يبلغ معدل النمو ٤,٥% خلال عام ٢٠١٨ بفضل الارتفاع المتوقع في صادرات المعادن . وتعتزم حكومة زيمبابوي الانفتاح أمام المستثمرين وتحرير الاقتصاد وتطبيق منهج الشفافية من أجل دعم النمو .

أعلن وزير المالية الموازنة الخاصة بعام ٢٠١٨ وتستهدف ترشيد الإنفاق العام وجذب الاستثمارات الأجنبية . وتقوم حكومة زيمبابوي بإجراء إصلاحات اقتصادية من أجل القضاء على العجز المرتفع في الحساب الجاري والذي يقدر بنحو ١,٥ مليار دولار . وتنص الموازنة على خفض النفقات العامة عن طريق عدة إجراءات مثل تثبيت رواتب الموظفين وخفض البعثات الدبلوماسية في الخارج ، بهدف خفض الدين العام الذي يقدر بنحو ١٠,٨ مليار دولار .

كما تعتزم حكومة زيمبابوي تعديل القوانين واللوائح التي تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ، فضلا عن فتح جميع القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين . ومن المقرر قيام الحكومة بخصخصة ما لا يقل عن ٨ مؤسسات تابعة للدولة من بينها شركة الطيران الوطنية وشركة الكهرباء وبنك (ZB Holdings) وبنك (Agribank) .

ووفقا للبنك الدولي تمتلك زيمبابوي أسس النمو الاقتصادي القوي ولديها الإمكانيات التي تؤهلها للقضاء على الفقر ، لكن ينبغي عليها التغلب على مشكلاتها السياسية وتبني السياسات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وزيادة قدراتها التنافسية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

JEUNE AFRIQUE
Toute l'actualité africaine en continu

انتعاش صناعة الغزل والنسيج في بوركينا فاسو

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٦

تسعى بوركينا فاسو إلى تنشيط صناعة الغزل والنسيج حيث تقوم حاليا بتصنيع ٥% فقط من إنتاج القطن ، ولذا أبرمت في هذا الصدد اتفاقا مع الشركة التركية (Ayka Textile) لإقامة مجمع صناعي ضخم في واجادوجو لتصنيع الملابس باستثمارات تصل إلى ٢٢٥ مليار فرنك إفريقي أي ما يعادل ٣٤٣ مليون دولار . ومن المقرر بدء تنفيذ المشروع خلال العام الحالي على أن يبدأ الإنتاج الفعلي بحلول عام ٢٠٢٠ ، وتمتلك الشركة التركية ٥٥% من المشروع بينما تمتلك بوركينا فاسو ٤٥% .

وسيساهم المشروع في توفير ٧ آلاف فرصة عمل حيث تعتزم الشركة التركية إقامة ٧ وحدات للإنتاج تشمل جميع مراحل التصنيع المتمثلة في الغزل والنسيج والصباغة وإعادة تدوير الخيوط والأقمشة وتصنيع الملابس الجاهزة وتصنيع مواد التغليف ، بالإضافة إلى إنشاء مركز تدريب متخصص في أحدث تقنيات صناعة تحويل القطن ، وإقامة محطة طاقة حرارية بقوة ٢٥ ميجاوات ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في المشروع .

تعد بوركينا فاسو الدولة الأولى في إنتاج القطن على مستوى العالم ، ومن المتوقع أن يبلغ إنتاجها خلال العام الحالي نحو ٧٠٠ ألف طن . ويعتبر القطن ثاني أكبر منتج للتصدير في بوركينا فاسو بعد الذهب ، ويعمل في إنتاجه نحو ٣,٥ مليون فرد .

ومن الجدير بالذكر أن قيمة واردات بوركينا فاسو من المنسوجات بمختلف أنواعها تزيد على ٧٠ مليار فرنك إفريقي في المتوسط سنويا . ويوجد في بوركينا فاسو مصنعا لتصنيع الخيوط القطنية تبلغ طاقته الإنتاجية ٤٥٠٠ طن ، بينما ستبلغ الطاقة الإنتاجية للمجمع الصناعي التركي المقرر إقامته نحو ٣٥ ألف طن سنويا .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.jeuneafrique.com

انتعاش الاقتصاد في ساحل العاج

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٣

طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر مؤخرا حول الوضع الاقتصادي في ساحل العاج ، احتلت ساحل العاج المركز الثاني على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء وفي المركز الرابع على المستوى العالمي من حيث سرعة نمو الاقتصاد . ويعزى هذا التصنيف إلى نجاح ساحل العاج في تحقيق ارتفاعا سريعا في معدل النمو الاقتصادي حيث سجل ١٠,٧% ، و٩,٢% ، و٧,٦% خلال أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي ، عقب انخفاضه بنحو ٤% خلال عام ٢٠١١ .

وأشار تقرير البنك الدولي إلى نجاح حكومة ساحل العاج في إدارة الأزمة الطاحنة التي شهدتها خلال عام ٢٠١١ الناتجة عن الاضطرابات السياسية الداخلية ، وانهيار أسعار الكاكاو الذي يعد المنتج الرئيسي في ساحل العاج ، بالإضافة إلى الطفرة التي سجلها قطاع الزراعة الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في تحسن الأداء الاقتصادي في ساحل العاج . وتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل النمو ٧% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ .

ومن ناحية أخرى حذر البنك الدولي من تفاقم عجز الموازنة وطالب حكومة ساحل العاج بإصلاح الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق العام بحيث يتم توفير نحو ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٢٠ . كما أوصى الحكومة بضرورة زيادة مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد وخاصة في المجالات التكنولوجية التي تعاني من تراجع ملحوظ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع وكالة Ecofin الفرنسية

العنوان : www.agenceecofin.com

REUTERS

منطقة تجارة حرة من أجل تنمية أفريقيا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

شدد الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة على ضرورة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية من اجل تنمية أفريقيا. أكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية على ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتركيز على تفعيل منطقة التجارة الحرة لتنشيط التجارة في القارة.

يرى الاتحاد الأفريقي أن التجارة الحرة ستساعد في خلق سوق قارية واحدة للسلع والخدمات مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمارات مما يمهد الطريق لتسريع إقامة الاتحاد الجمركي القاري والاتحاد الجمركي الأفريقي.

وأشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية تعد إحدى المشروعات الرئيسية الثلاثة التي تسعى إليها أفريقيا خلال القمة الحالية، بالإضافة إلى حرية حركة الأفراد وسوق النقل الجوي الأفريقي الموحد. كما أكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على التركيز على خطط الاتحاد، وتحسين الربط التجاري بين الدول الأفريقية.

أكد السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية على أن منطقة التجارة الحرة القارية تتيح فرصة عظيمة لأفريقيا للحد من الفقر. كما أضاف أن إنشاء منطقة تجارية واحدة يوفر فرصا كبيرة لتداول الشركات والأعمال والمستهلكين في جميع أنحاء أفريقيا وفرصة لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية.

وقدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية ستقوم على تعزيز التجارة البينية في أفريقيا بنسبة ٥٣,٢% من خلال إلغاء رسوم الاستيراد بالإضافة إلى مضاعفة التجارة في حالة تخفيف الحواجز غير الجمركية.

يرى السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية أن هذه الاتفاقية قد تخلق فرص عمل للشباب في أفريقيا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لاختراق السوق الإقليمية والسوق العالمية. كما سينعكس إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على النساء الأفريقيات، اللاتي يعزى إليهن ٧٠ % من التجارة غير الرسمية في القارة.

ووفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى تخفيض التعريفات الجمركية، وتبسيط إجراءات التجارة ، فضلا عن تخفيض رسوم الاستيراد. ومع ذلك، أعرب الخبراء والمنظمات عن قلقهم من أن التجارة في القارة الأفريقية لن تتحسن كثيرا بسبب سوء حالة البنية التحتية.

يرى السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية أن أفريقيا تحتاج إلى بنية تحتية آمنة وفعالة وبأسعار معقولة ومستدامة لدعم الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وخاصة للفقراء.

شدد الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضرورة تحسين جميع مشروعات البنية الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك الطرق البرية والجوية والطاقة والمياه، وذلك للمساعدة في تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية.

كما تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية إلى التوسع في التجارة البينية الأفريقية من خلال تحرير التجارة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية و أفريقيا بشكل عام.

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

Menara.ma

ارتفاع العجز التجاري في المملكة المغربية بنسبة ٢,٨%

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٩

سجل العجز التجاري المغربي ارتفاعا بنسبة ٢,٨% خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغ ١٩٠,٢ مليار درهم مقابل ١٨٥ مليار درهم خلال عام ٢٠١٦ . فقد ارتفعت الصادرات بنسبة ٩,٤% وبلغت قيمتها ٢٤٥ مليار درهم ، بينما ارتفعت الواردات بنسبة ٦,٤% وبلغت قيمتها ٤٣٥,٢ مليار درهم . وسجل معدل تغطية الصادرات للواردات ٥٦,٣% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٥٤,٨% خلال عام ٢٠١٦ .

تعزى زيادة الواردات إلى ارتفاع واردات المملكة المغربية من منتجات الطاقة ، والمواد الخام ، والمنتجات تامة الصنع والسلع الاستهلاكية بنحو ٢٧,٤% ، و١٥,٨% ، و٥,٢% على التوالي ، بينما انخفضت وارداتها من المنتجات الغذائية بنحو ٤,٧% . ويعزى نمو الصادرات إلى ارتفاع صادرات المملكة المغربية من الفوسفات ومشتقاتـه ، والأجهزة الإلكترونية ، والسيارات ، والمنتجات الزراعية والغذائية ، والمنسوجات والجلود بنحو ١١,١% ، و٧,٦% ، و٧,٣% ، و٧% ، و٦,١% على التوالي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma/fr

٤ – الاقتصاد الأسيوي :

L'Expansion

اليابان تشهد أطول فترة انتعاش اقتصادي منذ ثلاثين عاما

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٨

سجلت اليابان – ثالث قوة اقتصادية على مستوى العالم – معدل نمو ١,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقابل ٠,٩% خلال عام ٢٠١٦ . ويعزى ذلك إلى ارتفاع استهلاك القطاع العائلي بنحو ٠,٥% ، واستثمار المؤسسات بنحو ٠,٧% ، بينما تراجعت الاستثمارات في مجال العقارات بنحو ٢,٧% .

توقع خبراء الاقتصاد أن يبلغ معدل النمو في اليابان ٠,٢% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ ، إلا أن الحكومة اليابانية أعلنت عن ارتفاعه بنحو ٠,١% مقابل ٠,٣% خلال الربع الأول ، و٠,٦% خلال الربعين الثاني والثالث .

ومن المتوقع استمرار نمو اقتصاد اليابان في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي ، وإستراتيجية التنمية التي وضعها رئيس الوزراء الياباني منذ عام ٢٠١٢ والتي أثرت إيجابيا على أداء المؤسسات بفضل الإجراءات الضريبية الفعالة وسياسة زيادة الرواتب ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع معدل البطالة .

وعلى الرغم من تلك المؤشرات الإيجابية إلا أن الحكومة اليابانية فشلت في التصدي للانكماش ، حيث ارتفعت الأسعار بنحو ٠,٥% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧ ، أي أنها ما زالت أقل كثيرا من معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي الياباني والذي يبلغ ٢% .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lexpansion.fr

Le Monde.fr

الصين تسعى إلى الحد من تفاقم الديون

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٤

سجلت البنوك الصينية رقما قياسيا جديدا في إصدار القروض خلال يناير ٢٠١٨ حيث بلغ ٢٩٠٠ مليار ين ما يعادل ٣٧١ مليار يورو ، وهو ما يفوق الرقم القياسي المسجل في يناير ٢٠١٦ . ومن الجدير بالذكر أن البنوك الصينية تتلقى حصتها من القروض في بداية العام ثم تخصص تلك القروض لتمويل المشروعات المستقبلية ، بينما يتم سداد قروض المشروعات السابقة من خلال قروض جديدة .

ويعد الإعلان عن حجم الديون في حسابات البنوك دليلا على جهود الحكومة الصينية في إصلاح مالية الدولة وارتفاع مؤشر الشفافية من خلال القضاء على نظام "الظل المصرفي" (Shadow Banking) الذي يهدف إلى التعتيم على الديون الحقيقية للبنوك والمؤسسات والإدارات الحكومية المحلية . وخلال عام ٢٠١٧ قامت الحكومة الصينية بمنع شركات التأمين من بيع بوليصة التأمين دون التأكد من أنها تأمين حقيقي على الحياة وليست استثمارات قصيرة الأجل .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

REUTERS

اليابان تحقق فائضا تجاريا في السلع خلال عام ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

أشارت وزارة المالية إلى أن اليابان سجلت فائضا تجاريا في السلع بلغت قيمته ٣٥٩ مليار ين أي ما يعادل ٣,٢٥ مليار دولار أمريكي خلال ديسمبر ٢٠١٧. ووفقا للتقرير الأولي للوزارة، ارتفعت الصادرات بنحو ٩,٣% مقارنة بعام ٢٠١٦، بينما ارتفعت الواردات بنحو ١٤,٩% . كما أشارت إلى أن اليابان حققت فائضا تجاريا بلغ ٢,٩٩ تريليون ين أي ٢٧,١١ مليار دولار أمريكي خلال عام٢٠١٧ ليصبح العام الثاني على التوالي الذي تحقق فيه اليابان فائضا تجاريا في السلع .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

LE TEMPS

اليابان تسجل عجزا تجاريا خلال يناير ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/٢/١٩

سجلت اليابان خلال يناير ٢٠١٨ عجزا تجاريا للمرة الأولى منذ مايو ٢٠١٧ بسبب ارتفاع وارداتها من منتجات البترول، والغاز الطبيعي المسال، والمعادن بنحو ١٥,١% ، و١١,٥% ، و٢٩,١% على التوالي .

أشارت إحصائيات وزارة المالية اليابانية إلى أن العجز التجاري بلغ ٩٤٣,٤ مليار ين خلال يناير ٢٠١٨ مقابل ١٠٩١,٨ مليار ين خلال يناير ٢٠١٧ . وارتفعت الواردات بنحو ٧,٩% لتبلغ قيمتها ٧٠٢٨,٩ مليار ين ، بينما ارتفعت الصادرات بنحو ١٢,٢% لتبلغ قيمتها ٦٠٨٥,٥ مليار ين .

ومن الجدير بالذكر أن اليابان شهدت خلال عام ٢٠١٧ انخفاضا في الفائض التجاري على الرغم من ارتفاع الصادرات بسبب ضعف قيمة الين الياباني وارتفاع أسعار البترول . وشهدت اليابان – ثالث أقوى اقتصاد في العالم – انخفاضا في العجز التجاري مع كل من الصين والولايات المتحدة بنحو ٣٦,٥% و١٢,٣% على التوالي خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري سويسري

العنوان : www.letemps.ch

Finans Gündem

تثبيت التصنيف الائتماني لأذربيجان

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٦

أعلنت هيئة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش" عن تثبيت تصنيف أذربيجان عند (BB+) مع رفع النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة" . ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا وارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بفضل السياسات النقدية والمالية التي تبنتها الحكومة، بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم إلى ١٢,٩%.

وأشارت "فيتش" إلى أن أذربيجان حققت فائضًا في الحساب الجاري منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٧، ليرتفع حجم صندوق البترول الوطني من ٣٣,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ إلى ٣٥,٨ مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ترتفع صادرات أذربيجان من الغاز الطبيعي بعد الانتهاء من مشروع خط أنابيب الغاز الجنوبي.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

كوريا الجنوبية تتوقع ارتفاع معدل النمو إلى٣%

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

قام البنك المركزي بكوريا الجنوبية برفع توقعات النمو من ٢،٩% منذ ثلاثة أشهر إلى ٣% خلال عام ٢٠١٨، متوقعا أن يرتفع معدل النمو إلى أكثر من ٣ % على مدار العامين القادمين مما يتفق مع توقعات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما قام البنك بتخفيض توقعاته لتضخم سعر المستهلك بنحو ٠,١ نقطة مئوية ليصل إلى ١,٧% أي أقل من مستهدف التضخم الذي حدده البنك والذي يبلغ ٢%.

على صعيد آخر، ارتفعت قيمة عملة كوريا الجنوبية أمام الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تراجع أسعار السلع المستوردة ومن ثم تقليل الضغط على التضخم الرئيسي إلا أن البنك يتوقع أن يكون الضغط على التضخم من جانب الطلب قويا في وقت لاحق من هذا العام بفضل الانتعاش الاقتصادي. ومن المتوقع أن يؤدي رفع الحد الأدنى للأجور إلى ارتفاع معدل التضخم خلال العام الحالي، في حين أن انخفاض أسعار النفط الخام سيؤدي إلى تراجع التضخم. ومن المتوقع أن ترتفع توقعات التضخم الأساسي، باستثناء تكاليف الغذاء والطاقة من ١,٨% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢% خلال عام ٢٠١٩ .

وصرح البنك بأنه يتوقع أن يحافظ اقتصاد كوريا الجنوبية على الانتعاش بفضل الصادرات التي أسفر عنها انتعاش الاقتصاد العالمي، والتوسع في الاستهلاك الخاص فمن المتوقع أن ينمو الاستهلاك الخاص بنسبة ٢,٧% بسبب إجراءات الحكومة لرفع الحد الأدنى للأجور وخلق فرص عمل لائقة .

ومن المتوقع أن تسهم مشاركة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في دورة الألعاب الاولمبية الشتوية التي تستضيفها كوريا الجنوبية في تعزيز الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة الاوليمبية حيث أن مشاركة كوريا الديمقراطية تعزز إمكانية نجاح الحدث الرياضي .

ومن المتوقع نمو الاستثمار بنحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٣% خلال عام ٢٠١٩ . ومن المتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري ٧٥ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٨ بفضل قوة الصادرات مقابل ٧٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩.

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

الاقتصاد الروسي يتجاوز مرحلة الركود خلال عام ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٨/٢/٥

نجحت روسيا في الخروج من مرحلة الركود الاقتصادي التي مرت بها حينما شهدت تراجعا في معدل النمو بنحو ٢,٨% و٠,٦% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي . وطبقا لوكالة (Rosstat) للإحصاء سجلت روسيا ارتفاعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٥% خلال عام ٢٠١٧ ، وهو ما يقل عن توقعات كل من الحكومة الروسية وصندوق النقد الدولي التي بلغت ٢% و١,٨% على التوالي .

وأشارت الإحصائيات إلى تراجع معدل النمو إلى ١% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ مقابل ١,٨% خلال الربع الثالث ، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ مثل انخفاض إنتاج البترول وتراجع أداء بعض القطاعات الصناعية ، إلا إنه من المتوقع معالجة تلك الجوانب السلبية خلال عام ٢٠١٨ .

ومن الجدير بالذكر أن روسيا تجاوزت أطول فترة ركود اقتصادي منذ ١٨ عاما والتي نتجت عن انهيار أسعار البترول والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية ، مما أسفر عن انهيار القدرة الشرائية في القطاع العائلي ، وتدهور معدل النمو الذي كان يسجل ٧% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ .

ومن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢% بفضل ارتفاع معدل الاستهلاك الناتج عن الزيادة المتوقعة في الأجور ، وارتفاع القروض نتيجة انخفاض معدلات الفائدة ، وتراجع معدل التضخم إلى ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧ وهو أدنى مستوى له منذ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق .

تستهدف الحكومة الروسية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليتجاوز متوسط معدل النمو العالمي والذي يبلغ ٣,٩% خلال عام ٢٠١٨ وفقا لصندوق النقد الدولي ، وأكد الرئيس الروسي على ضرورة عدم التهاون في تنفيذ الإصلاحات من أجل تنشيط وتنويع الاقتصاد .

ووفقا للصحف الروسية قد يلجأ الكرملين إلى زيادة الضرائب من أجل زيادة الإنفاق في مجال التعليم والصحة والبنية التحتية . وفي نهاية بعثة صندوق النقد الدولي في روسيا خلال نوفمبر ٢٠١٧ ، حذر الصندوق الحكومة الروسية من بعض العوائق الهيكلية التي قد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

٥- موضوعات متفرقة:

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

تقييم اقتصاد أستراليا

التاريخ: ٢٠١٨/٢/٨

تعد أستراليا الدولة الوحيدة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لم تشهد ركودا أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، حيث حقق اقتصادها نموا متواصلا خلال الـ٢٥ عاما الماضية . سجلت أستراليا خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ أعلى أداء اقتصادي بين الدول المتقدمة حيث بلغ معدل النمو ٢,٩% و٢,٧% على التوالي ، كما سجلت أدنى معدل للدين العام بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ويعتمد اقتصاد أستراليا على صادراتها الزراعية والتعدينية ، وديناميكية الطلب المحلي ، وقوة القطاع المالي .

منذ عام ٢٠١٦ قام رئيس الوزراء بوضع سياسة جديدة لدعم الشركات الأسترالية تقوم على خفض الضرائب وتخصيص ما يقرب من ١,١ مليار دولار أسترالي لدعم بحوث التطوير وبرامج الابتكار وريادة الأعمال . كما جعل من أولويات الحكومة تنمية النشاط الزراعي لزيادة صادراته خاصة إلى الدول الآسيوية ، بالإضافة إلى تنشيط قطاع السياحة لجذب المزيد من السائحين والطلبة الأجانب .

قام البنك المركزي الأسترالي بخفض معدلات الفائدة بهدف دعم الاقتصاد فبلغت ١,٥% وهو أدنى مستوى لها مما ساهم في زيادة إنفاق القطاع العائلي . كما انخفض معدل التضخم إلى ١,٥% ومعدل البطالة إلى ٥,٥% الأمر الذي أثر إيجابيا على الاستهلاك الخاص . وتسعى الحكومة لزيادة المزايا التنافسية للمنتجات الأسترالية في مواجهة المنافسة الآسيوية وخاصة الصين .

تعد أستراليا من أكثر دول العالم رفاهية حيث يسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى المعدلات على مستوى العالم . وتعهدت أستراليا مؤخرا تحت الضغوط الدولية بتنمية استخدامات الطاقة النووية للحد من انبعاثات الغاز التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري حيث جاءت أستراليا في قائمة أعلى عشرين دولة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون .

يساهم قطاع الخدمات بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به نحو ٧٠% من الأيدي العاملة . ويساهم قطاعي التعدين والزراعة بنحو ٢٠% و٢,٥% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى إليهما غالبية صادرات أستراليا التي تعد من الدول الرئيسية على مستوى العالم في تصدير الصوف واللحوم والقمح والقطن .

كما تأتي أستراليا ضمن أهم ١٠ دول على مستوى العالم في إنتاج وتصدير الفحم وخام الحديد واليورانيوم ، وتستحوذ على ٤٠% من الاحتياطي العالمي لليورانيوم . ويقوم قطاع الصناعة على الصناعات الغذائية والمعدنية والبتروكيماويات ، بالإضافة إلى تصنيع الآلات والمعدات .

تعد أستراليا من أكثر الدول انفتاحا على التجارة الدولية حيث تساهم التجارة الخارجية بنحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتتأثر بشكل خاص بتذبذب أسعار المواد الأولية ، والوضع الاقتصادي للصين . وسجلت عجزا تجاريا خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ نتيجة تباطؤ الاقتصاد الصيني وانخفاض أسعار الفحم والحديد في الأسواق العالمية ، ثم سجل الميزان التجاري فائضا خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الصادرات الأسترالية .

ومن الجدير بالذكر أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والهند أهم الدول المستوردة للسلع الأسترالية ، بينما تعد الصين والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند من أهم الدول المصدرة . ومن الملاحظ تزايد ثقل الدول الآسيوية في التبادلات التجارية مع أستراليا بحيث أصبحت الشريك التجاري الأول لها وفي مقدمتها الصين ، تليها الولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوروبي .

أبرمت أستراليا اتفاقا لتحرير التجارة مع الصين خلال عام ٢٠١٤ ودخل حيز التنفيذ خلال عام ٢٠١٥ ، وبناءا عليه انضمت أستراليا إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي قامت الصين بتأسيسه خلال عام ٢٠١٤ ومقره بكين .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

توقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٨/٢/١

توقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي نموا بنحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٨ نتيجة انتعاش الاستثمارات والتبادلات التجارية . كما توقع تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة تراجعا طفيفا إلى ٢,٢% ، بينما تسجل الاقتصادات النامية والناشئة ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو ليبلغ ٤,٥% خلال عام ٢٠١٨ وخاصة الدول المصدرة للمواد الأولية نتيجة ارتفاع أسعارها العالمية .

وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو في منطقة شرق آسيا والباسيفيك سوف يتراجع إلى ٦,٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦,٤% خلال عام ٢٠١٧ نتيجة تداعيات التوترات الجيوسياسية وتصاعد الإجراءات الحمائية في العالم . ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين ليبلغ ٦,٤% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦,٨% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن يرتفع في إندونيسيا ليبلغ ٥,٣% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥,١% خلال عام ٢٠١٧ .

توقع البنك الدولي أن يرتفع معدل النمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى ٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٠,٩% خلال عام ٢٠١٧ نتيجة انتعاش الاستثمارات واستهلاك القطاع العائلي . كما سيؤثر ارتفاع أسعار المواد الأولية إيجابيا على اقتصاد الدول المصدرة في المنطقة . ومن المتوقع أن تسجل البرازيل معدل نمو ٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن تحقق المكسيك معدل نمو ٢,١% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ١,٩% خلال عام ٢٠١٧ .

وتشير توقعات البنك الدولي إلى تراجع معدل النمو في أوروبا إلى ٢,٩% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٣,٧% خلال عام ٢٠١٧ . ويعزى ذلك إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو سوف يحد من التأثير الايجابي لانتعاش الاقتصاد في منطقة شرق أوروبا . ومن المتوقع أن تشهد تركيا تباطؤا ملحوظا في معدل النمو خلال عام ٢٠١٨ حيث سينخفض إلى ٣,٥% مقابل ٦,٧% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن تحقق روسيا معدل نمو ١,٧% خلال عام ٢٠١٨ وهو نفس المعدل المسجل خلال عام ٢٠١٧ .

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، توقع البنك الدولي ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بحيث يصل إلى ٣% و٣,٢% على التوالي مقابل ١,٨% خلال عام ٢٠١٧ . ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن قطاع السياحة ، إلا أن استمرار التوترات الجيوسياسية قد تعوق النمو الاقتصادي في المنطقة . ومن المتوقع أن تسجل مصر معدل نمو ٤,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٤,٢% خلال عام ٢٠١٧ ، وأن تحقق السعودية معدل نمو ١,٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٠,٣% خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة: ندا محمد دسوقي – مراجعة: سحر سمير

المصدر : البنك الدولي

العنوان: www.worldbank.org

مصادر النشرة:

١	البنك الدولي	www.worldbank.org
٢	وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية	www.tresor.economie.gouv.fr
٣	وزارة الاقتصاد التركية	www.ekonomi.gov.tr
٤	مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية	www.bloomberg.com
٥	إذاعة BBC البريطانية	www.bbc.com
٦	وكالة أنباء رويترز العالمية	www.reuters.com
٧	وكالة الأنباء الرسمية الصينية	www.xinhua.com
٨	وكالة أنباء الأناضول التركية	www.aa.com.tr
٩	موقع وكالة Ecofin الفرنسية	www.agenceecofin.com
١٠	مجلة اقتصادية فرنسية شهرية	www.alternatives-economiques.fr
١١	مجلة فرنسية اقتصادية	www.lemoci.com
١٢	مجلة فرنسية أسبوعية	www.jeuneafrique.com
١٣	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.latribune.fr
١٥	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
١٦	جريدة فرنسية يومية	www.lexpansion.fr
١٧	مجلة فرنسية أسبوعية	www.lepoint.fr
١٨	موقع إخباري مغربي	www.menara.ma/fr
١٩	مجلة اقتصادية إسبانية شهرية	www.americaeconomia.com
٢٠	جريدة اقتصادية إسبانية يومية	www.marcotradenews.com
٢١	موقع إخباري تركي	www.misirbulteni.com
٢٢	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
٢٣	موقع إخباري تركي	www.borsagundem.com
٢٤	موقع إخباري تركي	www.fortuneturkey.com
٢٥	موقع إخباري تركي	www.haber٧.com
٢٦	النسخة التركية لموقع بلومبرج	www.bloomberght.com